حذر عز الدين ابوعوض رئيس رابطة تجار الاسمنت المجموعة الايطالية المالكة لاسهم شركات الاسمنت الكبرى من الاستمرار فى احتكار السوق ورفع الاسعار بنسبة تعدت ١٠٠٪ وهدد عز الدين ابوعوض المجموعة الايطالية بوقف امدادهم بالخامات المصرية واكد ان الشركات تحصل على الخامات بأسعار زهيدة وتبيع المنتج بأسعار مغالى فيها مما ادى الى ارتفاع سعر الطن الى ٤٠٠ جنيه وطالب بعقد اجتماع للمجموعة الايطالية مع الرابطة لبحث مشكلة الوكلاء المتعثرين واشترط حضور رئيس شعبة البناء بالغرفة التجارية ورئيس شركة القومية للاسمنت.

المتابع لقضية الاسمنت يكتشف تزايد أسعارها بصورة مستمرة خلال الايام الماضية حتى وصلت الى ٤٠٠ جنيه للطن فى الوقت الذى اتهمت فيه مصادر مسئولة بشركات المقاولات اللوبى الاجنبى الذى يسيطر على ٩٠٪ من اجمالى الانتاج المحلى للاسمنت باتباع ممارسات احتكارية داخل الاسواق واتجاهها نحو ارتفاع الاسعار بصورة مستمرة من أجل تحقيق أعلى معدل من الارباح خاصة وانه لا توجد مبررات لهذه الزيادة فى ظل عدم نشاط حركة المقاولات فى الفترة الحالية وبالتالى ليس هناك سحب على كميات الاسمنت المطروحة بالاسواق حتى يقل المعروض عن المطلوب كما يؤكد الواقع تعرض قطاع المقاولات لركود شبه تام، والمبرر الوحيد لرفع الاسعار هو قيام الشركات الايطالية بتصدير كميات كبيرة للخارج مما تسبب فى انخفاض المعروض فى الوقت الذى قامت فيه الشركات بوقف بعض خطوط الانتاج.

الأسعار ارتفعت بنسبة ٥٠٪ خلال شهرين

توابع زلزال احتكار الأجانب لصناعة الأسمنت

لعل الاتهامات الموجهة الى الشركات الايطالية وغيرها من الشركات الاجنبية المسيطرة على الاسواق باختراق اسواق اوروبا وترويج منتجاتها هناك خاصة وان هذه الدول امتنعت تماماً عن تصنيع الاسمنت لاضراره البيئية وهو ما كشف عن وجود تواطؤ حكومى مع مافيا احتكار الاسمنت نظراً لتجاهل الحكومة تفعيل قانون الاحتكار الذى يحارب مثل هذه الممارسات المشبوهة من جانب الشركات الاجنبية والايطالية بصفة خاصة واذا نظرنا لحركة سوق الاسمنت فى مصر نجد ان السوق السوداء لتجارة الاسمنت ظهرت فى فترات معينة مستغلة الازمات التى تحدث، ففى الوقت الذى اعلن فيه سعر الاسمنت بـ١٨٣ جنيها للطن وصل فى بعض المناطق الى ٣٠٠ جنيه فكان تجار السوق السوداء من الوكلاء يشترون البون الخاص بالطن بمبلغ ٢٢٠ ،٣٠٠ جنيهاً وذلك فى عام ١٩٩٨ وبعد اشهر قليلة وصل السعر الى ٣٠٠ جنيه.. والحقيقة المؤكدة ان الحكومة لم تعد تحتكر صناعة الاسمنت فى مصر وخلال الاسابيع الماضية بدأ مسلسل رفع أسعار الاسمنت ليتجاوز كافة التوقعات حيث بدأت الشركات الاجنبية فى تحريك السعر من ٢٦٠ جنيهاً الى ٢٨٠ جنيهاً ثم الى ٣٠٠ جنيه ثم الى ٣٦٥ جنيهاً وأخيراً ٤٠٠ جنيه حيث وصل سعر الشيكارة الى ٢٠ جنيهاً.

دراسات سوقية

وتشير الدراسات السوقية الى ان هذا السعر سوف يتحقق فى ذروة موسم الاستهلاك خلال الشهر القادم الا ان السعر يكشف عن وجود اتفاق بين الشركات المنتجة للاسمنت باستثناء الشركة المصرية الوحيدة وهى القومية للاسمنت على تطبيق سياسة بيعية موحدة والا يزيد فارق السعر عن عشرة جنيهات للطن بين شركة وأخرى وبالتالى يضمن هؤلاء قيادة السوق دون ان يكون من حق شركة وقف ماراثون الاسعار وهكذا يكون المحتكرون قد كشفوا عن الوجه الحقيقى فى سوق الاسمنت وهو ما سيدفع ثمنه قطاع البناء والتشييد بسبب تلاعب المحتكرين وسيؤدى الى زيادة اسعار العقارات فضلاً عن خسائر العديد من شركات المقاولات.. وهذا ما جعل رئيس رابطة تجار الاسمنت يجدد اتهامه للشركات الايطالية بالمسئولية فى رفع اسعار الاسمنت بالاسواق من أجل تحقيق اعلى معدلات من الارباح بفضل سياسة الاحتكار التى تطبقها.

التوحش الاحتكارى

ويقول المهندس نبيل الجابرى- رئيس مجلس ادارة الشركة القومية للاسمنت ان سياسة التوحش الاحتكارى التى بدأت مع دخول الاجانب قبل ثلاث سنوات الى سوق الاسمنت حيث ادركت الحكومة خلالها ان ثمة استراتيجية خاطئة وقعت بتركها هذه الصناعة الحيوية فى قبضة الشركات الاجنبية والمتعددة الجنسيات التى تهدف الى الربح بالدرجة الاولى رغم احتفاظ الدولة بالشركة القومية للاسمنت ومن ثم بدأت فى تنفيذ خطط تطوير وتحديث الشركة بهدف زيادة الطاقة الانتاجية البالغة ٣،١ مليون طن سنوياً مؤكداً على ان حصة الشركة تدور حالياً حول ٩٪ من حجم السوق البالغ ٣٥ مليون طن ربما ترتفع فى غضون ٢٤ شهراً بعد تنفيذ التطوير الى ١٥٪ من حجم السوق لتصل الى ٣،٧ مليون طن فى السنة.

ويضيف الجابرى- بان الارتفاع المضطرد فى أسعار الاسمنت فى السوق المحلية خلال الفترة الماضية يعود الى نمو حجم السوق العام الماضى بمعدل ٢٠٪ كنتيجة للطلب المتزايد على الاسمنت بفضل الانتعاش الحادث فى السوق العقارى وتحريك عجلة الاقتصاد الكلى خاصة وان الشركة تبيع الطن بـ٢٧٠ جنيها. مؤكداً على ان ممارسات سوق الاسمنت كشفت ان المستثمر الاجنبى لا يهمه سوى الربح وهناك صناعات تحقق ارباحاً ضخمة مثل الاسمدة والسكر وتوقع ان ينعكس ارتفاع

رشيد محمد رشيد

محمود محيى الدين

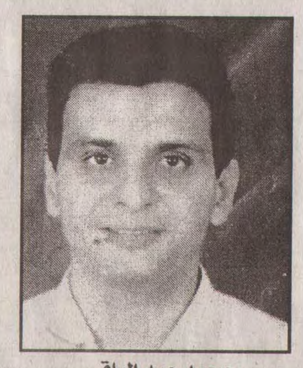
محمد عبد الباقى

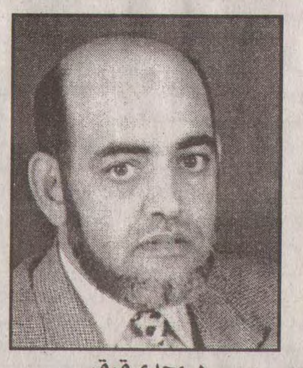
د. مجدى قرقر

د. مجدى قرقر:

قيام الشركات الاجنبية بتصدير معظم انتاجها أدى الى نقص المعروض فى السوق

د. جودة غانم:

الشركة القومية غير قادرة وحدها على مواجهة احتكار الاجانب

تحقيق: عصام هادى

اسعار الاسمنت على سوق العقارات بنسبة ١٠٪.

عنصر اساسى

ويؤكد الدكتور محمد عبدالباقى ابراهيم- الاستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة- على ان ما تشهده مصر خلال الفترة الاخيرة من ارتفاع شديد فى اسعار الاسمنت والحديد وهى المواد الخاصة بالبناء ويشكل الاسمنت عنصراً أساسياً لجميع مشروعات التنمية العمرانية ونظراً لان المعايير البيئية المطبقة فى الدول الاوروبية تجعل من الصعوبة بمكان انشاء مصانع للاسمنت بها فى المقابل نجد ان تفاوت المعايير المطبقة فى مصر عنها فى الخارج لذلك بدأ المستثمرون ومنهم الايطاليون فى الاستثمار فى مصر فى مصانع الاسمنت لتوفر الخامات والمعايير البيئية على ان يتم توزيع الانتاج فى الدول الاوروبية لما يحققه ذلك من عائد مجز الامر الذى ادى الى ارتفاع اسعاره لدرجة وصلت الى المستويات العالمية وهو الامر الذى يؤثر بالسلب على جميع مشروعات البناء والتشييد وأغلبها يتبع الدولة لذلك من الواجب ايجاد آلية من جانب الدولة للسيطرة على اسعار الاسمنت وحديد التسليح من اجل حماية استثمارات الدولة وحماية المستهلك.

ويضيف د. محمد عبدالباقى ابراهيم- ان ترك الحبل على الغارب للشركات الاجنبية لممارسة الاحتكار فهذا ستنعكس اثارة السلبية على المواطن وعلى حركة البناء والتشييد وبالتالى لابد من اعادة النظر فى فرض وسوء اغراق على الاسمنت

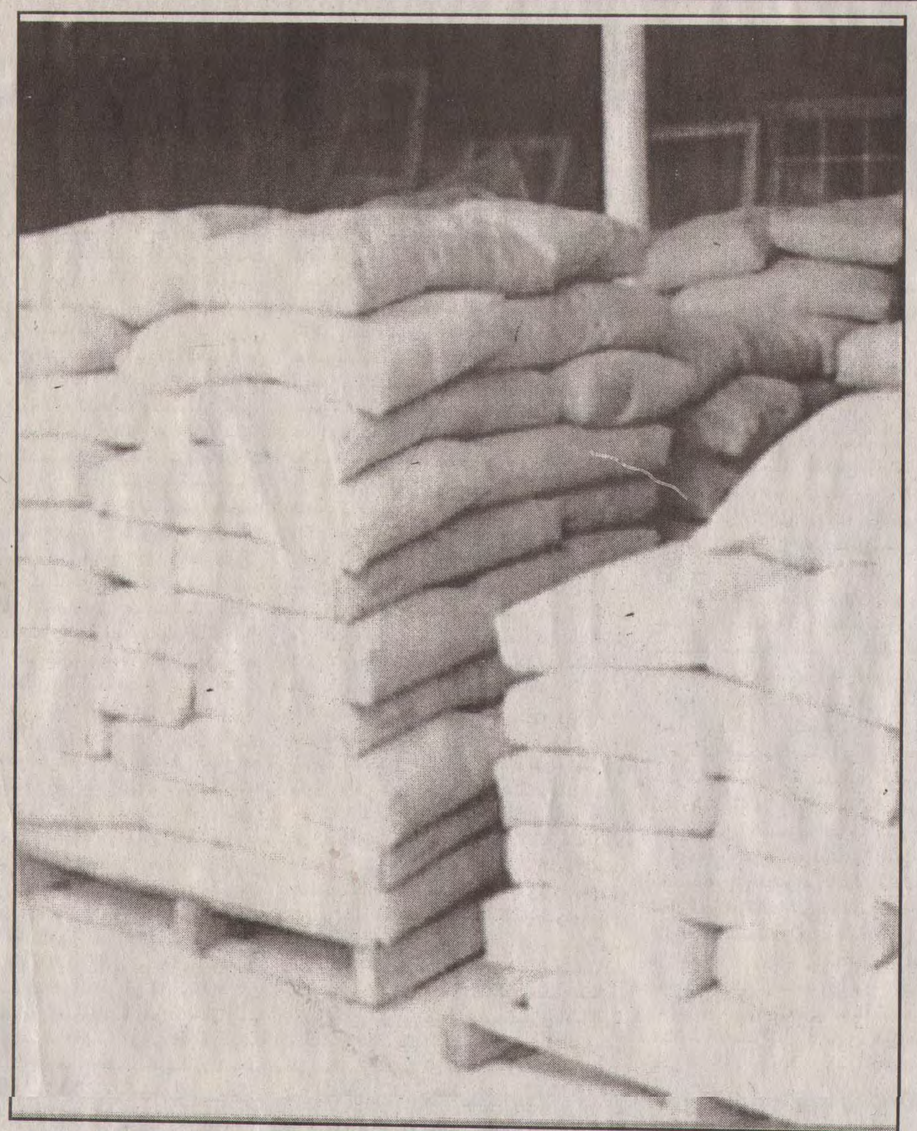

المستورد ان وجد ومنع زيادة الاسعار فى الاسواق المحلية.

فوضى

ويحذر الدكتور محمد عبدالباقى ابراهيم- من استمرار تلاعب الشركات الاجنبية بأسعار الاسمنت لان ذلك سيؤدى الى نوع من الفوضى والخسائر الشديدة لشركات قطاع المقاولات الذين يعدون قاطرة التنمية العقارية فى مصر وهذا الامر سينعكس بالسلب من خلال توقف شركات المقاولات عن استكمال اعمال البناء ما لم تعوضه الدولة وذلك لن يحدث فى ظل القوانين الحالية وفى النهاية سيتضرر الاقتصاد القومى بهذه الزيادة المطردة فى اسعار الحديد والاسمنت.

ويطالب د. عبدالباقى ابراهيم- بضرورة قيام الدولة بوضع قوانين تحمى المستهلك من احتكار بعض الشركات فى اعمال الانتاج مع أهمية تشجيع الاستيراد من الخارج لخلق منافسة مع المنتج المحلى على ان يشترط على الشركات المنتجة ضرورة بيع حصة محددة من انتاجها فى السوق المحلى وعدم قصرها على التصدير.

صناعة استراتيجية

ويرى الدكتور مجدى قرقر- استاذ الانشاءات بمعهد التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة- ان صناعة الاسمنت صناعة استراتيجية وتمس حياة الوطن المصرى العادى وبالتالى فقد اجرمت الحكومة ببيع شركات الاسمنت لمستثمرين اجانب سواء كانوا ايطاليين او مكسيكيين يمتلكون القدرة على التسويق الخارجى وتستطيع ان تتحكم فى سعره من خلال فرض الاسعار التى تريدها طالما ان المتبقى من الاسمنت لن يتأثر بقدرتها على التصدير وان تكون خارج نطاق الارادة المصرية وخاصة ان كثيرا من هذه الشركات قامت بتسريح العمال وفرض قيمة مغالاة لاسعار الاسمنت.

ويضيف د. مجدى قرقر- ان اسعار الحديد عندما ترتفع تتناقص اسعار الاسمنت ولكن ما حدث خرق هذه القاعدة عند هذه الشركات فى مصر مما يهدد صناعة البناء والتشييد بخطر عظيم وسينعكس بالسلب على مشكلة البطالة والاسكان والمفروض ان تتراجع هذه الشركات عن الاسلوب الاحتكارى الذى تتبعه ولا يسمح بتصدير الاسمنت خارج مصر الا بعد تحقيق الاكتفاء للسوق المحلى.

ضد الاحتكار

ويشير الدكتور جودة غانم- استاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة جامعة عين شمس الى ان المشكلة اننا تركنا الايطاليين والشركات الاجنبية يحتكرون سوق الاسمنت فى مصر وبالتالى يستطيعون التحكم فى المنتج بالكميات التى يحتاجون اليها لرفع الاسعار، خاصة وان المصنع الوحيد الذى يتبع الدولة وهو الشركة القومية للاسمنت لا تستطيع تحقيق الاكتفاء للسوق المحلى وهنا لابد ان تعرف ان الاسعار الحالية وصلت الى ارتفاع جنونى لدرجة انه تضاعف من ٢٠٠ جنيه الى ٤٠٠ جنيه.

ويضيف د. جودة غانم- بان ارتفاع اسعار المواد الخام من حديد واسمنت سيؤدى الى ارتفاع اسعار العقارات بمقدار الربع وهذا يعنى زيادة تكلفة الوحدة السكنية وهو الامر الذى سيدفع بالملاك لرفع سعر بيع الوحدة للمواطن حتى لا يتعرض للخسارة وسيكون ذلك على حساب المواطنين أضف الى ذلك الخسائر التى ستتعرض لها شركات المقاولات العاملة فى البناء والتشييد وهو الامر الذى جعل اتحاد المقاولين يبحث عن كيفية تغطية خسائر شركات المقاولين بعد ارتفاع اسعار الحديد والاسمنت وهو ما جعل الحكومة تعلن عن تعويضات هذه الشركات بـ١٠٪ من الخسائر.

نبيل الجابرى:

- التوحش الاحتكارى للشركات الاجنبية وراء استمرار ارتفاع الاسعار

د. محمد عبدالباقى:

الحكومة تركت السوق للأجانب والنتيجة تراجع مشروعات التنمية العقارية

مؤتمر العدوان على التراث يحذر:

كشف مؤتمر العدوان على التراث الذى عقدته الجمعية المصرية

ويضيف د. الكحلاوى إن القانون يجرم البناء فى حرم الآثار حتى ٣ كيلو مترات لكن ما يحدث فى المقطم الآن جريمة فى حق الآثار من تلويث